الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

9 **شوال** 1437 –14 **يوليو** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5
حقوق الإنسان فى العالم	13

في توصيات بحثتها حول الإساءة للأطفال.. د. طيبة لـ«الرياض»: وثيقة لحقوق الطالبات وتعيين أخصائيات للإرشاد النفسي لحماية الطفل

المصدر: جريدة الرياض الخميس 9 شوال 1437هـ - 14 يوليو 2016م
http://www.alriyadh.com/1518512

الرياض- عبدالسلام البلوي

طالبت دراسة علمية بشأن الإساءة النفسية للأطفال بتفعيل نظام حماية الطفل، وحث المؤسسات المختلفة في المملكة على توحيد التعاريف لأنواع الإساءة، وتوضيح آلية التبليغ، وتفعيل عمل لجنة حماية الطفل المركزية التي تم إنشاؤها في شوال عام 1426 كلجنة مركزية تنسق في عملها مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لمعالجة الموضوعات المتعلقة بالعنف ضد الطالبات والمعلمات والموظفات، وكذلك اللجان الفرعية بإدارات التربية والتعليم والتي تم التوصية بإنشائها لنفس الهدف، وأن يكون من ضمن مهامها دراسة الإساءة النفسية ضد الطالبات من قبل المعلمات أو الإداريات في المدرسة، وعمل كافة التدابير الوقائية والتوعوية والعلاجية والرفع إلى اللجنة المركزية وإصدار وثيقة لتحديد أنواع الإساءات التي يمكن أن تقع على الطالبات في محيط المدرسة، ودور المدرسة وكل العاملين فيها المحدد والواضح في مواجهة الإساءة، وكيفية تبليغ الطالبة، والعقوبات التي تقع على المعلمة في حال إثبات الإساءة .

المجتمع يعزز الأنا في تربية الذكور.. والدراسة تكشف تحسس الأطفال من الاستهزاء

وأوصت الدراسة التي أجرتها د. وفاء محمود طيبة عضو لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بمجلس الشورى بالاستفادة من الأكاديميين والمتخصصين في توعية جميع العاملين والعاملات في القطاع التعليمي بأهمية وتأثير الإساءة النفسية على الطفل، وإقامة الدورات للمعلمات في علم نفس النمو، وحاجات المرحلة العمرية وعلم النفس التربوي والأساليب المثالية لضبط الفصل وعملية التعليم، وغيرها.

وشددت الباحثة على أهمية تعيين أخصائيين نفسين وأخصائيات نفسيات للإرشاد النفسي في المدارس وعدم الاعتماد على المعلمين وغير المتخصصين في هذا المجال، وتفعيل الدور الحقيقي للأخصائية النفسية والمرشدة الطلابية في المؤسسات التعليمية، وذلك يستوجب، زيادة عدد الأخصائيات النفسيات في المدارس .

طلاب يرفضون تسميتهم بـ«الطفل» في استبانة البحث ويستبدلونها بالـ«الرجل» و«البطل«

وطالبت بإصدار وثيقة لحقوق كل من الطالبة والمعلمة والموظفة في المدرسة، بالتعاون مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ودعت إلى إجراء المزيد من الدراسات العلمية في هذا المجال.

وتبين نتائج الدراسة التي طبقت على المرحلة الابتدائية -العليا والدنيا -أن أكثر ثلاثة أبعاد من أبعاد الإساءة يتعرض لها أطفال الابتدائية الدنيا هي الإساءة اللفظية ثم الحرمان وبعد ذلك التخويف والاستهزاء على التوالي، أما أطفال الابتدائية العليا فكان أكثر ما تعرضوا له الإساءة اللفظية ثم الحرمان من حقوق مدرسية ثم الضغط على الطفل ونسبته 41.43 في المئة.

وتؤكد الباحثة أن الإساءة اللفظية والحرمان من حقوق مدرسية سلوكيات شائعة في الابتدائية بغض النظر عن عمر الطفل، كما أن التعرض للإساءة النفسية وأبعادها في الصفوف العليا أكبر من طفل الصفوف الدنيا، لأنه أكثر جرأة ومعرفة بالحقوق وبالتالي أكثر تحدياً.

وذكرت الباحثة أنها كتبت على الاستبيان الذي تم توزيعه على الطلبة والطالبات، (استمارة الطفل) كعنوان علوي عن غير قصد إساءة، وقد وجدت عدد من الطلبة وقد شطبوا تلك الجملة، وكتبوا بدلاً منها (استبيان الرجل) أو)استبيان البطل)، الأمر الذي يدل على معاناة الطفل بالفعل من الاستهزاء أو حساسيته الشديدة لذلك السلوك وقد تكون الاثنين معا، فطريقة

تربية الطفل الذكر في المجتمع السعودي تعزز الأنا فيه أكثر من الأنثى، مما يجعل الطفل الذكر حساساً لأي سلوك يمس الأنا لديه ويشعره بالاستهزاء، وبالمقابل قد يعرف المعلم أهمية ذلك ويستخدم أسلوب الاستهزاء أكثر مع الطفل الذكر كنوع من العقاب.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

عضو "شورى" يطالب بإغلاق المحال الساعة السابعة!

المصدر: جريدة الحياة الخميس 9 شوال 1437هـ - 14 يوليو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/16585286

الرياض - سعاد الشمراني
طالب عضو الشورى الدكتور فهد جمعة بإغلاق المحال الساعة السابعة مساءً بدلاً من 9:00، على أن تفتح الساعة الثامنة والنصف صباحاً، والعمل 40 ساعة أسبوعياً بإجازة مدتها يومان.
وقال: «مرة أخرى تواجه المنشآت الصغيرة تحدّياً كبيراً بتأقلمها مع القرارات الحكومية، التي يصدر بعضها فجأة وتكون له تأثيرات سلبية على الهامش الربحي لتلك المنشآت، وأن عدم استقرار بيئة العمل نتيجة طرح كثير من السياسات، مثل تلك التي تنظم سوق العمل على المدى القريب والمتوسط، ما يربك خطط الأعمال ويتسبب في خسارتها أو خروجها من السوق.»
ويضيف: «علينا أن ندرك أننا بلد نامٍ وغني، تعمل منشآته على استخدام عناصر الإنتاج الأساسية (رأس المال، والعمال، والأرض، والتنظيم، والتقنية) لتحقيق أفضل كفاءة وفعالية نحو تقليص التكاليف وجني الأرباح، كما أن الوطن يعاني من ضيق فرص العمل المناسبة لرغبات أفراده، ولا خلاف لدينا في تقليص ساعات العمل، ولكن من دون ذكر إجازة يومين، فذلك لا يؤدي إلى رفع كلفة العامل الأجنبي، الذي يعتبر ميزة نسبية لمعظم المنشآت في سوق لا تتوافر فيه العمالة بالنظام الجزئي كما في دول العالم.»
وأكد جمعة أن هذا القرار يحتاج أولاً إلى تمهيد الطريق بتنظيم أوقات العمل بشكل متكامل، ليخدم الموظف والتاجر والمستهلك، وألا يكون نظاماً متقطعاً يضر أكثر ممّا ينفع، لذا يجب تحديد ساعات العمل في قطاع التجزئة، لتكون من الثامنة والنصف صباحاً حتى السابعة مساءً، يتخللها وقت الصلاة ووقت الغداء، وأن يكون يوما الجمعة والسبت إجازة رسمية، ثانياً أن يتم العمل بالساعة فقط بدلاً من الراتب الشهري، ليمكن إيجاد منافسة بين العاملين لتحديد إنتاجية أجر العامل في الساعة.
وأوضح عضو الشورى أن تطبيق العمل الجزئي أربع ساعات في اليوم يعطي العامل مرونة ووقتاً إضافياً بأجر أعلى، لتحسين دخله ودعم المنشآت.

في مؤتمر دولي بمصر

«كفيف» تستعرض خبرة المملكة في دمج وتمكين ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 9 شوال 1437هـ - 14 يوليو 2016م
http://www.alriyadh.com/1518538

الرياض - نوال الجبر
شاركت جمعية المكفوفين الخيرية بمنطقة الرياض "كفيف"، في فعاليات المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية التربية بجامعة بنها في جمهورية مصر العربية، بالتعاون مع مؤسسة التربية الخاصة والتأهيل، والذي يقام هذا العام تحت عنوان "دمج وتمكين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة فى التعليم والمجتمع.. التحديات والممارسات."
وقد مثل الجمعية في هذا المشاركة كل من عضو مجلس الشورى ورئيس مجلس إدارة الجمعية د. ناصر الموسى كضيف شرف، ونائب الرئيس أنور النصار والممثل المالي للمجلس د. عبداللطيف محمس وعضوة مجلس الإدارة د. ندى الرميح.

وقدم د. ناصر الموسى ورقة عمل تحدث فيها عن "المجلس العربي لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة"، نشأته وأهدافه والجهود التي يبذلها لتطوير تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في الوطن العربي، ومبادرة المجلس لرسم السياسة العامة بمجال تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة بالعالم العربي، وقدم أنور النصار ورقة بعنوان "واقع استخدام المكفوفين للتقنية والتكنولوجيا المساعدة في العالم العربي" استعرض خلالها عددا من النماذج التي يستخدمها ذوو الإعاقة البصرية لمساعدتهم على التنقل بأمان في البيئة المحيطة بهم، وأهمية توفير هذه التقنيات لجميع المكفوفين. كما تحدث د. عبداللطيف محمس عن تجربة جمعية "كفيف" وجهودها في الشراكة المجتمعية، من خلال تفعيل وجودها في المجتمع والمشاركات المستمرة في المحافل والمناسبات لإيصال رسالتها لكافة الفئات، بما يعزز وجودها، ودمج وتمكين المعاقين بصريا في مجتمعهم. وقدمت الدكتورة ندى الرميح ورقة بعنوان "جودة الحياة للأفراد ذوي الإعاقة.. المدخل إلى التمكين والاندماج."

وفي هذا الصدد أوضح مدير عام جمعية كفيف محمد الشويمان أن هذه المشاركة جاءت لما تملكه الجمعية من خبرات في مجال تمكين ودمج المكفوفين خصوصا وذوي الإعاقة عموما، وتحقيقا لرؤية الجمعية في كونها "منظمة تنموية محليا، وبيت خبرة إقليميا وعالميا لذوي الإعاقة البصرية وأسرهم والمهتمين بشؤونهم."

محاكم المملكة تستقبل 776 جريمة إلكترونية العام الجاري

المصدر: جريدة الرياض الخميس 9 شوال 1437هـ - 14 يوليو 2016م
http://www.alriyadh.com/1518693

الرياض - مبارك العكاش

بلغ إجمالي القضايا الواردة إلى محاكم المملكة والمتعلقة بالجرائم الإلكترونية خلال العام الجاري نحو 776 قضية.

وكان إجمالي القضايا في جميع أنحاء المملكة خلال عام 1435هـ نحو 164 قضية، فيما بلغت العام الماضي 573 قضية.

وتصدرت منطقة مكة المكرمة قائمة مناطق المملكة الثلاثة عشر، من حيث استقبال محاكم المنطقة لهذا النوع من القضايا، إذ بلغ إجمالي القضايا في منطقة مكة المكرمة 207 قضايا متعلقة بجرائم إلكترونية.

الجرائم المعلوماتية بالمملكة خلال الأعوام 1435 - 1437 هـ

وحلت منطقة مكة المكرمة هذا العام الصدارة بعد أن كانت المنطقة الشرقية على رأس القائمة خلال العاميين الماضيين 1435هـ و1436هـ.

ولم تستقبل محاكم منطقة نجران أي قضية متعلقة بالجرائم الإلكترونية خلال السنتين الماضيتين إلا أنها شهدت خلال العام الجاري 15 قضية، فيما استقبلت محاكم منطقة تبوك، للمرة الأولى خلال العام الماضي أربع قضايا جرائم إلكترونية.

يذكر أن إجمالي الجرائم الإلكترونية خلال عام 1435هـ بلغ 164 قضية، وفي عام 1436 هـ بلغت 573 قضية.

اللواء الزهراني: الحوادث الأسرية لا تشتمل على تصنيف دقيق في الجرائم الجنائية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 9 شوال 1437هـ - 14 يوليو 2016م
http://www.al-madina.com/node/687694

أكد الخبير الأمني اللواء متقاعد خضر بن عائض الزهراني أن هذه النوعية من الحوادث التي تقع داخل نطاق الأسرة تعتبر غير مألوفة من المنظور الأمني، خاصة أنها لا تشتمل على تصنيف دقيق في الجرائم الجنائية.

وقال في اتصال مع « المدينة»:»تعتبر هذه الجرائم دخيلة على المجتمع السعودي، خاصة أنه مجتمع إسلامي ويسيره الترابط في العلاقة بين أفراد الأسرة وفق ما جاء في القرآن و السنة.«

وأضاف:»لم نعتد في مجتمعنا بأن تُرتكب جرائم جنائية تصل إلى القتل و اعتبرها من وجهة نظري مرتبطة بأكثر من جنائية وتصل إلى أمور عقائدية ولكن بالفعل هناك اعتداءات جنائية أخرى مختلفة لا ترتقى لهذا المستوى من الجرائم و التي تعود لضعف الوازع الديني و الخلقي و تأثيرات التواصل الاجتماعي و التأثير الإعلامي على مستوى العالم بالإضافة إلى دور الوالدين في مراقبة الألعاب الالكترونية التي قد تحفز العنف لدى بعض الأبناء و تتسبب في التأثير في سلوكياتهم. »

وتابع : « لا تقتصر معالجة المشكلات على وضع الحلول الأمنية فقط بل يجب أن توضع منظومة مترابطة من الحلول الاجتماعية إلى جانب طرح الحلول العلمية فيما يتعلق بالتعليم و الثقافة العامة و معالجة مكامن الخلل بشكل عام و يأتي من ضمنها الحلول الأمنية و التي تتضمن العقوبات المنصوصة في القرآن والسنة»

و أرجع اللواء الزهراني الأسباب التي قادت إلى ارتكاب مثل هذه النوعية من الجرائم إلى ضعف مستوى تربية الأبناء وفق اللوائح الشرعية إلى جانب ضعف الترابط بين الأسرة المتمثلة في احترام و تقدير الوالدين و الأخوة وهو ما أوجد الإهمال و الفراغ لدى بعض الأسر الذي تلقفه المنظمات الإجرامية والإرهابية.

ومضى بقوله : « لابد من أن يمثل الوالدين القدوة الحسنة في الاستقامة على الحدود الشرعية و الخلقية و احترام الأخرين و عدم التعدي على حرمات الأخرين ومن ثم تعزيز مستوى تعليم النشئ و غرس القيم و المفاهيم الصحيحة و المبادئ و المثل الإسلامية و الاجتماعية كما يترتب أيضاً على ذلك قيام المجتمع و أئمة المساجد و الجامعات و الإعلام بالأدوار و المهام المناطة بهم لتوجيه المجتمع على المنهجية الصحيحة بطريقة إيجابية وفعالة« .

منعت "السخرية" من المعلمين وتصويرهم وامتهان الكتب واعتناق الأفكار الهدامة

«التعليم" تدرج "الإيمو" و"التشبه بالنساء" في المخالفات السلوكية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 9 شوال 1437هـ - 14 يوليو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160714/Con20160714848012.htm

محمد سعود (الرياض)

أدرجت وزارة التعليم تصوير المعلمين والرسم المسيء لهم ونشره على الشبكة العنكبوتية من المخالفات السلوكية للطلاب، كما منعت تسجيل أصواتهم، واعتبرت الإيمو والتشبه بالنساء من المخالفات السلوكية.

واعتمدت وزارة التعليم أمس قواعد السلوك والمواظبة لطلاب وطالبات المرحلتين المتوسطة والثانوية، التي يبدأ تطبيقها العام القادم. وأوضحت في دليلها التنظيمي أن مخالفات الطلاب تجاه الهيئة التعليمية والإدارية تتضمن التلفظ غير اللائق والاستهانة بمعلمي وإداريي المدرسة، أو من في حكمهم بتصرفات غير لائقة مثل الرمي بالطباشير، والرش بمشروبات غازية، وتقليد تصرفات المعلم على سبيل السخرية، والتوقيع عن أحد مسؤولي المدرسة على المكاتبات المتبادلة بين المدرسة وولي الأمر، والإشارة بحركات مخلة بالأدب تجاه منسوبي المدرسة.

ومن المخالفات لطلاب المتوسطة والثانوية عدم التقيد باللباس الرسمي أو الظهور بهيئة مخالفة للنظام المدرسي، والعبث أثناء الاصطفاف الصباحي أو ضعف المشاركة فيه، وتعطيل سير الحصص الدراسية، والغش في أداء الواجبات أو الاختبارات غير الفصلية، وإثارة الفوضى داخل الفصل والمدرسة ووسائل النقل المدرسي، وامتهان الكتب الدراسية، والتهاون في أداء الصلاة داخل المدرسة أو العبث خلالها.

وذكرت أن الإشارة بحركات مخلة بالأدب تجاه الزملاء، والاشتراك في مضاربة أو مهاجمة الزملاء وتهديدهم والتلفظ عليهم بألفاظ غير لائقة، تعتبر من المخالفات السلوكية وكذلك إحضار المواد أو الألعاب الخطرة إلى المدرسة حتى دون استخدامها، وحيازة المواد الإعلامية الممنوعة وإحضار مجسمات تعد ممنوعة أخلاقيا، إضافة إلى حيازة السجائر، وأجهزة الاتصال الشخصية. مشيرة إلى أن المخالفات السلوكية تضمنت الإصرار على ترك أداء الصلاة مع الطلاب والمعلمين من دون عذر شرعي، وتعمد إصابة أحد الطلاب عن طريق الضرب باليد أو استخدام أدوات غير حادة تحدث إصابة، والهروب من المدرسة، وشبهة تزوير الوثائق أو تقليد الأختام الرسمية.

وشددت على أن المخالفات السلوكية للطلاب شملت إحضار شخص آخر لتأدية الاختبار نيابة عن الطلاب أو تأدية الاختبار عن الآخرين، وتعمد إتلاف أو تخريب شيء من تجهيزات المدرسة ومبانيها، وتهديد الطالب بالأسلحة النارية أو ما في حكمها، والاستهزاء بشيء من شعائر الإسلام، واعتناق الأفكار أو المعتقدات الهدامة أو ممارسة طقوس دينية محرمة، والجرائم المعلوماتية.

الرياض تتصدّر القضايا الحقوقيّة في المحاكم

المصدر: جريدة الوطن الخميس 9 شوال 1437هـ - 14 يوليو 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=270319&CategoryID=5

الدمام: سمية السماعيل 2016-07-14 1:17 AM

سجلت مناطق المملكة خلال العام الماضي 1436 العديد من القضايا المنظورة أمام المحاكم، وذلك بحسب تقرير عدلي إحصائي ، إذ بين أن الارتفاع طال منطقة الرياض من جانب حالات القضايا الحقوقية بنحو 26 % من القضايا المسجّلة في المملكة، فيما حلّت منطقة مكة المكرمة المرتبة الثانية بنحو 25.3 %، أما المنطقة الشرقية فقد كانت بنسبة 11.7 %، بينما جاءت منطقة الباحة بأقل نسبة، إذ بلغت 1.%

مكة الأعلى جنائيا

تصدرت منطقة مكة المكرمة في القضايا الجنائية والإنهائية عن باقي المناطق، إذ استحوذت في الجانب الأول ما نسبته 25.1 % أما الجانب الثاني بنسبة 25.5 %، بينما كانت منطقة الرياض في المرتبة الثانية، إذ بلغت نسبة القضايا الجنائية فيها 19.3 % ونسبة القضايا الإنهائية فيها 22.5 %، وسجلت الشرقية نفسها في المرتبة الثالثة، إذ بلغت نسبتها في القضايا الجنائية 18.7 % أما القضايا الإنهائية 11.2 %، بينما كانت منطقة الباحة الأقل في نسب القضايا الجنائية والانهائية حيث سجلت في الأولى 1.5 % وفي الثانية 1.1.%

نوعية القضايا

أوضحت المحامية المستشارة القانونية بيان زهران، أن المقصود بمفهوم القضايا الحقوقية، هي تلك القضايا المرتبطة بدعاوى حقوقية، إذ يكون محل الحق بها إما حق مالي عيني أو شخصي، أو حق غير مالي مثل أغلب قضايا الأحوال الشخصية، أو حق مختلط مثل تلك الحقوق المرتبطة بحقوق المؤلف والملكية فكرية أو نحوها.

وأضافت أن القضايا الجنائية، هي القضايا التي ارتكب فيها الجاني فعل مجرم بموجب الشرع والنظام، وتتمثّل في قضايا الاختلاس، والنصب والسرقة، وقضايا الجرائم المعلوماتية، وقضايا ارتكاب المعاصي الاخرى المعاقب عليها، مشيرة إلى أنه غالبا ما تشمل القضايا الجنائية على عقوبات بالحق عام كحق لله أو للدولة أو للمجتمع كجزاء على ارتكاب هذه الأفعال المجرمة، وحق خاص كحقوق للعباد سواء المجني عليه أو المتضررين من تلك الجرائم.

وبينت أن القضايا الإنهائية، هي التي تقدم من طرف واحد وهو المنهي، بحيث يستخرج فيها الصك القضائي بعد توافر البيانات والاشتراطات اللازمة شرعاً ونظاماً.

أسباب الصدارة

فيما يتعلق بأسباب تصدر منطقة الرياض ومكة المكرمة النسبة الأعلى، أكدت زهران، أن الإجابة تحتاج إلى دراسة في كل مدينة فعلى سبيل المثال زيادة العدد السكاني ونسبة الأعمال والنشاطات والتعاملات التجارية تزيد من نسبة القضايا الحقوقية في بعض المدن، وزيادة عدد العمالة والوافدين في مدن أخرى يزيد من نسبة القضايا المتعلقة بهم، وزيادة نسبة الفقر والبطالة تزيد من نسبة ارتكاب الجرائم الجنائية.

هل ندرك مكانة المعلم؟

المصدر: جريدة الحياة الخميس 9 شوال 1437هـ - 14 يوليو 2016م
http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/16586794

لولوة علي الدهيم

وقفة قصيرة مع النفس، نتصور من خلالها دور المعلم في المجتمع، يجعلنا ندرك ضخامة الدور الذي يقوم به وعظم المسؤولية التي تقع على كاهله، وإن كان هناك اتفاق بين أهل الاختصاص على أن المعلم هو مفتاح نجاح العملية التعليمية، وأنه يقوم بدور معرفي وتربوي.

وفي النظر إلى دوره من زاوية أنه صاحب رسالة وليس مهنة، وأن الرسالة التي يقوم بإيصالها إلى الطلاب تسهم في تشكيل شخصيات وتفكير الطلاب ورسم مستقبلهم، نجد أنها مسؤولية كبيرة تتطلب توفر الأمانة والإخلاص، والقدرات التربوية إلى جانب المهارات المهنية المتعلقة بإيصال المعلومات، وتحفيز عقول الطلاب على التفكير لصناعة مخرجات له تتمثل بمتعلم واع مفكر مبدع يخدم نفسه وأسرته ووطنه.

إن الرسالة الكبرى للمعلمين في التعليم والتربية تتطلب جهداً كبيراً في تنمية معلوماتهم واكتساب مهارات متنوعة ليتمكنوا عن طريقها من التأثير على من يعلمونهم، وإيجاد التفاعل الإيجابي بين الطلاب ومعلميهم.

أعلمت أشرف أو أجلّ من الذي يبني وينشئ أنفسا وعقولاً ويقول رسول الله صلى الله علية وسلم: «إن الله وملائكته وأهل السموات والأرض حتى النمل في جحرها وحتى الحوت في جوف البحر ليصلون على معلم الناس الخير.»

ويمر بذهني وأنا أكتب هذه الأسطر ما ينشر بشكل سريع عن أخطاء بسيطة لبعض المعلمين التي من الممكن حلها من دون تشهير، تقديراً لمكانة المعلم، وإن مكانته الاجتماعية يجب أن تُبرز وتُدعم.

إن تقدير مكانة المعلم هو جزء من مشروع تطوير التعليم، والمعلم هو محور التطوير، ولن تكتمل حلقات التطوير إلا بوجود معلم مؤهل علمياً وتربوياً ويعمل في بيئة تربوية نفسية مناسبة في محيط اجتماعي يقدر مسؤولياته، ويعلي مكانته ويبرز دوره ويمنحه حقوقه.

توحيد خطاب المسؤولية الاجتماعية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 9 شوال 1437هـ - 14 يوليو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/07/14/article_1070319.html

آسيا آل الشيخ

كنت أود ألا أعود للكتابة عن المسؤولية الاجتماعية خلال شهر من آخر مقال تطرقت فيه عنه. ولكن ما وصلني من شركة استشارية أجنبية تقوم بعمل استبيان عن دور وتوجه القطاع غير الربحي (ويسمى القطاع "الثالث" أو مؤسسات المجتمع المدني) في إيجاد حلول للتحديات التنموية وقياس أثرها، كان هو مدعاة التكرار .

أتساءل لماذا أصبحت قضية المسؤولية الاجتماعية مشكلة عويصة في بلدي؟ ما أسباب تراجعنا وتخلفنا عن تحقيق إنجازات من خلالها؟ ولماذا لا تزال الساحة بلا قائد كفؤ؟ والأهم وأدهى هو عدم وجود تعريف واحد متفق عليه. من

المسؤول أو المستفيد من أن تبقى المسؤولية الاجتماعية محدودة في نطاق خدمة المجتمع في حيز تزيد التكلفة فيه على المنفعة .
كل هذا لم يكن سبب قلقي عندما سمعت بالدراسة المقبلة عن المسؤولية الاجتماعية في السعودية بل كان تركيزها على قياس الأثر الاجتماعي والبيئي لتلك البرامج هو السبب. وعلى الرغم من أن قياس الأثر مطلب لكل القائمين على تلك البرامج والداعمين لها، إلا أنه يجب أن يتم في إطاره الصحيح أي ضمن أولويات وطنية داعمة لبرنامج التحول الوطني، محفزة للشراكات المحورية للتنمية التي نرجوها ومعززا دور القطاع الخاص الذي هو المعني بدعم تلك البرامج. وهذا لن يتم في مرحلة تغيير جذري يتسم بالضبابية والتوقعات الكبيرة من القطاع الخاص .
على الرغم من المبالغ الهائلة التي أهدرت باسم المسؤولية الاجتماعية في تدريب الملايين من الشباب تبقى البطالة في ازدياد مطرد حتى أن قليلا من الشركات الداعمة لتلك البرامج يوظف مخرجات برامجه! لطالما رأينا برامج تحدد الهدف وتصيبه ولكن هي القلة. والسبب ليس الجهل أو نقص في المهارات بقدر ما هو عدم وضوح الرؤية وغياب تحديد الأولويات وعدم وجود مرجعية .
الأسباب ما زالت قائمة ولكن لو أردنا اختزالها في شيء فهو أن هناك مرتكزات ومبادئ أساسية تم الاتفاق عليها، رغم أن هذا التوجه ما زال يتبلور .ولكن مما لا شك فيه هو أن ما يطبق من مبادرات تحت مسمى "المسؤولية الاجتماعية" يجب أن يعدل إلى "خدمة مجتمع" وهذا قبل أن نبدأ بالقياس .
وخدمة المجتمع غاية نبيلة ولو حتى على نطاق الشركات. ولكن تنفيذها بفعالية يتطلب رؤية، معرفة وتخصصا، مهارات، إدارة وإرادة، ومتابعة مستمرة وتفرغا إضافة إلى توافر الميزانية. ولكن عدم توافر مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة "والذي هو بمنزلة الشريك المنفذ" لدينا حتى قريبا، نقل دور هذه المؤسسات إلى القطاع الخاص الذي كان عليه أن يخرج بمبادرات ولكن كان عليه أن يقوم بتنفيذها، أيضا! وهذا قبل أن يتم القياس .
وإذا اتفقنا على أن "خدمة المجتمع" هو ما نعنيه، ولعب دورا فعالا في الإسهام في حلول للتحديات التنموية هو ما ننشده، واتفقنا كذلك على أهمية مواءمة تلك البرامج لتحديد هدف اجتماعي أو بيئي كشرط، وتحديد معاير قياس ومتابعة كل ذلك يكون نقطة الانطلاق ووجودها مؤشر لمرتكزات المبادرات الناجحة. وهو ما نود نشره لتفعيل دور القطاع الخاص في "التنمية" ومن خلال الشراكات مع القطاع الثالث. تلك قد تكون المرتكزات التي نتخذها نقطة البداية في تقييم تلك البرامج. وهذا قبل أن نبدأ القياس!

في اختتام اجتماعهم ببكين.. و"الحقباني" ترأس الوفد السعودي

وزراء العمل بدول الـ 20 يؤكدون التزامهم بالقضاء على الفقر وتوفير فرص العمل ومساعدة العاطلين

المصدر: جريدة سبق الخميس 9 شوال 1437هـ - 14 يوليو 2016م
https://sabq.org

وكالة الأنباء السعودية (واس) - الرياض

اختتمت اليوم اجتماعات وزراء العمل والتوظيف بدول مجموعة العشرين المنعقدة في بكين خلال الفترة 12-13 يوليو 2016م، بمشاركة وفد المملكة برئاسة وزير العمل والتنمية الاجتماعية الدكتور مفرج بن سعد الحقباني، مؤكدة على أهمية وجود البيئة والسياسات الداعمة للابتكار والنمو الشامل، والالتزام باتخاذ إجراءات لتعزيز العمل اللائق، وتوليد فرص العمل الكافية، بحسب ما جاء في البيان الوزاري لختام الاجتماعات.

وناقش الوزراء خلال يومين تطورات الأسواق الاقتصادية والعمالية العالمية الأخيرة، وتوليد فرص العمل الكافية، وتحسين قابلية التوظيف وتشجيع العمل اللائق ودور نمو الدخل، ونظم الحماية الاجتماعية وظروف العمل في ذلك.

وأشار وزراء العمل والتوظيف إلى أن التدخلات السياسية في دول المجموعة أسهمت في تحسين ظروف أسواق العمل، مشددين على أهمية مواصلة اتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على التحديات التي لا تزال تواجه دول المجموعة ومنها تراجع الاستثمارات وتباطؤ النمو والإنتاجية وانخفاض فرص العمل.

وأكدوا التزامهم بالعمل على القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة والتشجيع المتواصل والشامل للاستدامة الاقتصادية، بحسب ما ورد في جدول أعمال 2030 لدول المجموعة.

وحول دعم النمو وتوفير فرص العمل اللائقة والمنتجة، اتفق وزراء العمل على منح الأولوية لإيجاد فرص العمل اللائقة ومساعدة العاطلين على العودة السريعة لسوق العمل وزيادة المشاركة في القوى العاملة والحد من البطالة المقنعة، مع الأخذ بالاعتبار أن تكون السياسات الاقتصادية شاملة وداعمة لتعزيز فرص العمل وللحماية الاجتماعية ولتشجيع الابتكار وريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وأشاروا إلى أهمية ربط برامج التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل ومواكبة التطورات في وظائف سوق العمل الجديدة، وبناء الشراكات والاستثمار في مجال التدريب وتطوير مهارات القوى العاملة وتعزيز نوعية التدريب المهني والتقني.

ومن أجل ضمان العمل اللائق، أكد الوزراء التزامهم بضمان الاحترام الكامل للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل واستمرار الحوار الاجتماعي، وتأييد سياسة الأجور المستدامة وتطوير نظم الحماية الاجتماعية والامتثال لمعايير حماية الأجور وساعات العمل وظروف العمل والسلامة والصحة المهنية.

وحول العمل المستقبلي والالتزامات التي ستعمل عليها دول المجموعة، أشار بيان وزراء العمل إلى التزامهم بمواصلة تطوير وتنفيذ خطط التوظيف ورصد التقدم فيها بطرق منهجية وشفافة، وتضييق الفجوة بين الجنسين في المشاركة وخفض نسبة البطالة بين الشباب، كما شددوا على ضرورة الاستعداد للتغيرات والتحولات المستقبلية في أسواق العمل بما في ذلك التحديات والفرص ونوعية الوظائف والمهارات اللازمة لها، والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الخميس 9 شوال 1437هـ - 14 يوليو 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/16569938

المصدر: جريدة الرياض الخميس 9 شوال 1437هـ - 14 يوليو 2016م

http://www.alriyadh.com/1518653